الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
2 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة زوبتشيفيتش (نائب الرئيس) ..... (كرواتيا)

وتلتها: السيدة كرونبرغ-موسبرغ ..... (السويد)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(د) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.، وفي نسخة موحدة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-57097 (A)

في غياب السيد شودري، تولت الرئاسة نائب الرئيس السيدة زوبثيفيتش (كرواتيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥

البند ٩٥ من جدول الأعمال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع) (A/58/3 (part 1)، A/58/204، A/58/210، A/58/337، A/58/362، A/C.2/58/5 و A/C.2/58/6)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(د) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/58/3 (part 1)، A/58/170، A/58/303، A/58/304، وA/C.2/58/4)

١ - **السيد لطيف** (ملديف) قال إن التنمية المستدامة وحماية البيئة تتصلان مباشرة ببقاء بلده على قيد الحياة، رغم أن التغير في المناخ تَسّبب في تآكل واسع النطاق في الساحل وفي شحوب لون المرجان مما يهدد صناعتي السياحة والمصايد السمكية وكلتاهما من ركائز اقتصاد البلاد. وقال إن المياه المالحة في مستودعات المياه الجوفية تدمر الغطاء النباتي وتؤثر على بقاء المستوطنات في كثير من الجزر فيما تعد مواجهة هذه التحديات أولوية عليا للملديف باعتبار أن قدرتها على اتخاذ إجراءات مازالت محدودة ومن ثم فالأمر يتطلب شراكة عالمية يتم في إطارها تقاسم المسؤوليات والتعهد بالتزامات على أرفع مستوى من أجل مواجهة تلك التحديات.

٢ - وأوضح أن التعهدات المعلنة في إطار برنامج بربادوس لعام ١٩٩٤ لم يتم الوفاء بها وأن الحاجة إلى إيلاء معاملة خاصة للدول الجزرية النامية الصغيرة تم التأكيد عليها من جديد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويأمل وفده في أن يتولد عن اجتماع موريشيوس الدولي في عام ٢٠٠٤ قوة دفع يجدد بها المجتمع الدولي التزامه ويبدأ في الوفاء بالوعود التي كان قد تعهد بها في بربادوس وجوهانسبرغ.

٣ - وفي معرض ملاحظة أن من الأهمية الفائقة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة أن تشارك في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، وبالذات الاجتماع التحضيري لاجتماع موريشيوس ومن ثم الاجتماع الأخير، دعا المجتمع الدولي إلى المساهمة بسخاء في صندوق التبرعات المُنشأ لمساعدة تلك الدول لهذا الغرض كما أن من الأهمية بصورة خاصة بالنسبة لاجتماع موريشيوس التصدي لمشاكل الدول الجزرية النامية الصغيرة وتدارُس أمر المعاملة الخاصة لها. كما أن المعايير التي تتبع لقياس تنمية الدول الجزرية الصغيرة لابد وأن تراعِي بدقة أوجه الضعف الكامنة والإعاقات الهيكلية التي تعانيها تلك الجزر. ومن شأن اجتماع موريشيوس أن يتيح فرصة فريدة أمام المجتمع الدولي لكي يصوغ مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تستخدمها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لتحديد الوضع الإنمائي للبلدان الجزرية. وأخيرا ينبغي إعطاء اهتمام على سبيل الأولوية لمعالجة شواغل الأمن التي تؤرق الدول الجزرية النامية الصغيرة بما يتسنى معه تجنب الهجمات الإرهابية.

٤ - **السيد سان – أرنو** (كندا) قال إن التنمية المستدامة لا تزال تحديا بالنسبة للمجتمع الدولي وأن الترابطات بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أمر مسلَّم به بصفة عامة يوصفه عملية معقدة وحيوية الأهمية، وأن قدرة المجتمع الدولي على إدماج هذه الركائز مازالت تتطلب المزيد من العمل. ومع ذلك ففي إطار جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ فإن المجتمع الدولي أصبح الآن أمامه إطار شامل للسياسات من أجل دفع خطى التنمية المستدامة إلى الأمام وعليه مواصلة تركيز جهوده على تحدي التنفيذ.

٥ - وأوضح أن كندا من جانبها أنجزت بالفعل بعض المبادرات المعلن عنها في مؤتمر قمة جوهانسبرغ، وهي عاكفة على تنفيذ مبادرات أخرى كثيرة في هذا الميدان وعلى سبيل المثال فقد تجاوزت مقدار الضعف لتمويلها السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصدقت على بروتوكول كيوتو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وسوف تستثمر ٣ ملايين دولار في مجال مبادرة علاقات الصحة والتنمية التي أطلقت في قمة جوهانسبرغ كما انها انضمت إلى اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات خطرة في التجارة الدولية كما أنها تفرض ضوابط أكثر صرامة على الصادرات من الكيماويات والمبيدات التي تم تحديدها ومع ذلك، وطبقا لالتزام حكومته بحماية التنوع البيولوجي، فإن قانون كندا الجديد بشأن الأنواع الحيوية المهددة بالخطر

أصبح قانونا سارياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. كما أكدت كندا التزامها في عام ٢٠٠٣ بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٨ في المائة سنوياً لهدف مضاعفتها بحلول عام ٢٠١٠.

٦ - وفي ضوء اتساع جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإن التنفيذ يظل مسؤولية الحكومات الوطنية بالتعاون مع نطاق واسع من الوكالات والمنظمات المتخصصة كما أن وكالات المعونات والتمويل الثنائية والمتعددة الأطراف أمامها دور رئيسي تلعبه دعما للتنفيذ المحلي للالتزامات المنبثقة عن القمة. وتشارك الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومركز بحوث التنمية الدولي الذي يتخذ من كندا مقراً له مشاركة فعالة في هذا الشأن. كما أن لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تضطلع بدور خاص في تعزيز نتائج جوهانسبرغ. وأما الدورة الثانية عشرة للجنة التي تركز على المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية سوف تؤدي إلى اختبار قدرتها على التجديد وكفالة تعزيز تنفيذ التنمية المستدامة في تلك القطاعات.

٧ - وعلى الصعيد المحلي، قامت الوزارات والوكالات الحكومية الكندية بوضع وإطلاق خطط للتنفيذ في مجال مسؤولياتها، كما تعمل لجنة تنسيقية تضم نواب الوزراء ومعها لجان فرعية مختلفة معنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة بهدف تعزيز خطة متابعة القمة العالمية للتنمية المستدامة فيما تواصل حكومته العمل مع جميع الشركاء ذوي الصلة على الأصعدة كافة لضمان تنفيذ القرارات المتخذة في القمة العالمية تنفيذاً كاملا. وسوف تواصل اتخاذ القرارات في مجال السياسات الوطنية ساعية إلى إنشاء شراكات مبتكرة لتعزيز التنمية المستدامة، سواء في الداخل أو الخارج باعتبار أن المستقبل المشترك للبشرية يتوقف على تنفيذ واع لالتزامات جوهانسبرغ.

٨ - **السيد هينغ** (سنغافورة) قال إنه بما أن الاقتصادات والبيئات لمعظم الدول الجزرية النامية الصغيرة تتسم بالضعف، فإن على المجتمع الدولي أن يدعمها في جهودها للتكيف مع عالم يأخذ بالعولمة وبتحقيق التنمية المستدامة وأوضح أن تنفيذ برنامج عمل بربادوس جاء أمراً مختلطا إذ كان التمويل صعبا في تعبئة موارده فضلا عن افتقار عام للاستعداد من جانب العناصر الفاعلة للوفاء بالتزاماتها. وقد لقيت البلدان المانحة انتقادات فيما يتعلق بترويجها لجداول العمل الخاصة بها التي لم تكن ترتبط بالحقائق الواقعة في البلدان الجزرية الصغيرة بينما لم تستطع البلدان المستفيدة بحكم صغر حجمها وافتقارها إلى الموارد، أن تتعامل بالشمول الكافي مع المشاريع المطروحة. وعلى ذلك أعرب عن تأييد وفده لإجراء استعراض كامل وشامل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس وعن التزامه بالعملية التحضيرية المفضية إلى الاجتماع الدولي في موريشيوس في عام ٢٠٠٤. ولهذه الغاية فهو يتفق مع البيان الذي أدلت به نيوزلندا باسم منتدى جزر المحيط الهادئ لمناشدة اجتماع موريشيوس الدولي أن يعالج موضوع التقدم أو عدم التقدم بالنسبة لبرنامج بربادوس إضافة إلى حشد التأييد السياسي لأهداف البرنامج ونتائجه.

٩ - **السيد بارنويل** (غيانا): أكد أن غيانا ملتزمة كاملا بالمضي في طريق يفضي إلى التنمية المستدامة وقال إن استراتيجيتها الإنمائية تشمل عناصر رئيسية من جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس، وذكر أن برامج غيانا الاقتصادية والاجتماعية تركز على تخفيف حدوث الفقر والبطالة وتوسيع تقديم الخدمات الاجتماعية لجميع المجتمعات المحلية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق الأمن الغذائي. كما أن برامج الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أفضت إلى تحسينات واسعة النطاق في الظروف البيئية بقطاعات الغابات والتعدين والزراعة والصناعة وتعكف غيانا، التي تأخذ بجدية التزاماتها بموجب الاتفاقيات والعمليات الدولية، على السعي لتوفير مستوى أفضل للمعيشة لمواطنيها مع المساهمة في جعل الكوكب مكانا أكثر أمنا لكل فرد. ومع ذلك فهذه الجهود يعوقها بصورة خطيرة نقص الموارد البشرية والمادية والمالية.

١٠ - ومن أسف فإن المجتمع الدولي لم يف بوعوده التي قطعها بموجب إعلان بربادوس بنقل الموارد المالية والتكنولوجيا السليمة بيئياً على أسس تيسيرية وتفضيلية إلى البلدان النامية، بل على العكس فإن الموارد الشحيحة التي عملت على اتاحتها تلك البلدان المحرومة اقتصاديا في حال من التضاؤل في ظل الترتيبات التجارية المجحفة والقاسية القائمة حاليا. ومن شأن تقييم للإنجازات التي تمت بالفعل خلال العقد الأول من برنامج بربادوس أن يكشف عن أهمية وجود برنامج عمل مشترك للدول النامية الصغيرة التي تعاني ضعفا من الناحيتين الإيكولوجية والاقتصادية بسبب تضاريس جغرافية متماثلة وفي ظل بيئة اقتصادية دولية مناوئة. وفي معرض الإشارة إلى التقرير الصادر بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تواجه خطورة الجفاف و/أو التصحر ولاسيما في أفريقيا قال إن غيانا سوف تفيد من الموارد الجديدة المتاحة في إطار مرفق البيئة العالمية وهي ترحب بقرار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته السادسة بجعل المرفق آلية تمويل للاتفاقية.

١١ - **السيد لوفالد** (النرويج): قال إن المجتمع الدولي لابد وأن يضاعف جهوده من أجل تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها والمطروحة خلال مؤتمر قمة جوهانسبرغ وبعده. ومن الأوليات بالنسبة لرئاسة النرويج للجنة التنمية المستدامة الحفاظ على قوة الدفع

السياسي المتولدة من جوهانسبرغ وخاصة في مجال المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، فالتقدم في تلك المجالات سوف يساعد على تحقيق الأهداف في مجالات مهمة مثل الصحة والتعليم ومساواة الجنسين والتنوع البيولوجي مما يسهم بدوره في الحد من الفقر. كما أن الصيغة الجديدة لأعمال اللجنة تتيح فرصة لتنشيط دورها بوصفها الهيئة الرفيعة المستوى للحوار السياسي حول التنمية المستدامة ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة. وعندما يكون مطروحا عليها ثلاثة مواضيع رئيسية فقط في جدول أعمالها للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ يتوقع من اللجنة أن تصبح أكثر تركيزاً وأشد توجهاً نحو التماس الحلول. كما أن مشاركة مجموعة كبيرة من الوزراء في أعمال اللجنة أمر جوهري ولاسيما الوزراء المسؤولون عن المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية والتمويل الإنمائي الدولي. وفضلا عن ذلك فإن المشاركة الفعالة من جميع الأطراف أصحاب المصلحة ذوي الصلة أمر لا غنى عنه. وينبغي للدورة أن تعمل على تنشيط حوار تفاعلي بين فئات المشاركين وأن تشجع التحالفات والشراكات بين المنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات التمويل الدولي والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٢ - ثم تطرق إلى موضوع المساعدة الإنمائية فلاحظ أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية خاصة لتقديم الدعم التقني والمالي إلى البلدان النامية على أساس أولوياتها الخاصة بها. وقد كان ثمة انخفاض مطرد في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في عقد التسعينات ويحتاج الأمر إلى مبلغ إضافي قدره ٥٠ بليون دولار سنوياً من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولا غني لجميع الدول عن أن تفي بالتزاماتها التي قطعتها بموجب خطة تنفيذ جوهانسبرغ وتوافق آراء مونتري. وقد تعهدت حكومته بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٥. ومع ذلك فإن المساعدة الإنمائية وحدها لا يمكن أن تتيح تخطّي العقبات التي تعوق التنمية المستدامة ومن ثم يتعين على الحكومات أن تعطي الأولوية إلى الاستثمار في الموارد البشرية والسياسات التي يكون من شأنها الحد من الفقر وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة المحلية في صنع القرار. وتدعو الحاجة كذلك إلى تعاون من جانب منظومة قوية وكفؤة للأمم المتحدة مع الشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين من أجل التنمية المستدامة، ذلك لأن مصداقية النظام المتعدد الأطراف إنما تتوقف على قدرته على تغيير الحياة اليومية للبشر إلى الأفضل.

١٣ - **السيد تروووست** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)): قال إن مشاريع منظمته مُصممة تحديداً لمساعدة الدول الجزرية النامية الصغيرة على تنفيذ برنامج عمل برباردوس. وهذه المشاريع تتم في ميادين إختصاص اليونيسكو وهي الثقافة والعلوم الأساسية والطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية والاتصال والتربية، وأن المؤتمر العام لليونسكو أقر في عام ١٩٩٦ منهاج العمل المتعدد القطاعات للمناطق الساحلية والجزر الصغيرة الذي تُركز مجالاته الرئيسية على أشياء شتى من بينها الحياة الجزرية المستدامة والتخطيط للخطوط الساحلية المتغيرة وتخفيف حدة الفقر وتأمين المياه العذبة واستخدام تكنولوجيات الاتصال الجديدة والقائمة لتعزيز المشاركة الفعالة للمجتمع المدني بما في ذلك الشباب في التنمية الجزرية المستدامة. وعلى مدار الأشهر الإثني عشر السابقة اتخذت اليونيسكو عدداً من الإجراءات طبقاً لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بما في ذلك تخصيص جهة اتصال من أجل برباردوس +١٠ ووضع وإطلاق مبادرة لموقع إلكتروني لليونسكو على الجزر الصغيرة.

١٤ - ومضى يقول إن اليونيسكو عاكفة حالياً على استعراض أنشطتها في الدول الجزرية النامية عبر سنوات العقد الماضي، وهي تدرك أن عليها أن تفعل المزيد أكثر من مجرد جمع المعلومات عن الأنشطة المنفذة بالفعل. وفيما يُعد أساسياً استعراض ما تم واستقاء الدروس المستفادة من الماضي، فإن الأكثر أهمية إحراز تقدم في المناقشات المرتقبة. وقد جرى إعداد وثيقة مناقشة موجزة بعنوان ''الجزر الصغيرة: التطلع إلى الأمام بعد عام ٢٠٠٤'' وسوف يجري تنقيحها دورياً من أجل إنعقاد مؤتمر آب/أغسطس ٢٠٠٤ في موريشيوس.

١٥ - وخَلُص إلى القول بأن اليونيسكو، في إطار المساهمة نحو رؤية والتزام جديدين للدول الجزرية النامية الصغيرة، سوف تواصل عملها لكي تتعمق إجراءاته في صميم ميادين الثقافة والعلم والاتصال والتعليم مع إيلاء اهتمام خاص إلى الأنشطة المشتركة بين القطاعات، والمشتركة بين الأقاليم والمشتركة بين الأجيال. ومن المُرجح أن تثبت حيوية إشراك الشباب في تنمية الدول الجزرية النامية الصغيرة مستقبلا.

١٦ - **السيدة الساعي** (البحرين): قالت إن استئصال العنصر الأساسي الحاسم في الفقر هو مفتاح تحقيق التنمية المستدامة، وأن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة من شأنه أن يعزز الوعي بالحاجة إلى تحسين التعليم على مستوى العالم كله وإن كان الأمر يستلزم مزيداً من التمويل من جانب المجتمع المدني، فضلاً عن توسيع مشاركة المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بما يحقق إحراز هدف الألفية المتمثل في إتاحة التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام ٢٠١٥. وذكرت أن وفدها مُقتنع بأن الجهود الوطنية سوف تتيح توفير التعليم لجميع الطبقات الاجتماعية على النحو الوارد في إعلان داكار العالمي بشأن التعليم للجميع.

١٧ - وأكدت على أن التنمية الشاملة تتطلب المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم والتدريب وأوضحت إن البحرين تتيح التعليم مجانياً لجميع المواطنين من مستوى الابتدائي حتى مرحلة التعليم العالي، وتُقدم المنح الدراسية للشباب لمواصلة دراساتهم في الخارج أيضا في الجامعات المرموقة بحيث يمكنهم اكتساب الخبرة ومن ثَم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. كما أن البحرين صدقت على البروتوكولات والاتفاقيات الدولية في مجال التعليم وشاركت في المؤتمرات الإقليمية والدولية المعنية بالمواضيع المتخصصة. وأخيراً ناشدت المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الموارد المالية وأن يتيح التقنيات الحديثة لمساعدتها في تحقيق أهدافها الإنمائية.

١٨ - **السيد فونسيكا** (الرأس الأخضر): نوه بأن الرأس الأخضر استضافت الاجتماع التحضيري للدول الجزرية النامية الصغيرة في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحار الصين الجنوبية تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي الذي سيعقد في موريشيوس. وقال إن الاجتماع التحضيري تدارس العقبات التي لا تشارك فيها المجموعات الإقليمية الأخرى من الدول الجزرية النامية الصغيرة بما في ذلك تنوع المنطقة والاختلافات في المستويات الإنمائية، كما ناقش القضايا المستجدة التي تواجه الدول الجزرية النامية الصغيرة التي زادت من الهشاشة التي تعانيها وذكر أن الاستعدادات للاجتماع الدولي ماضية في الطريق السليم.

١٩ - وأشاد بمنظومة الأمم المتحدة التي تستحق التهنئة من أجل حفاظها على درجة عالية من الوعي الدولي بالدول الجزرية النامية الصغيرة ومن أجل تصديها للسلبيات المحددة التي تعانيها تلك الدول. ولكن زيادة الوعي ليست أمراً كافياً فهذه الدول تستحق، بوصفها فئة خاصة، معاملة خاصة تتناسب مع السلبيات التي تواجهها. ويقتضي الأمر إنجاز الكثير في هذا الصدد. وتأمل حكومته في أن يشكل اجتماع موريشيوس علامة بارزة في تاريخ المعاملة المختلفة للبلدان النامية فجميع الدول الجزرية النامية الصغيرة بحاجة إلى معاملتها وفق أفضليات من حيث وصولها إلى الأسواق كشرط يقتضيه بقاؤها الاقتصادي. كما أن إعاقاتها الدائمة تبرر استجابات دائمة. وبعض الدول حقيقة تتمتع بمعاملة خاصة ترجع مثلاً إلى أنها في موقع أقل الدول نمواً ولكن ما زال الأمر ينطوي على مجالات من التعاون الدولي يغيب فيها مفهوم ''الجزرية''. ومن ذلك مثلاً أن الدول الجزرية النامية الصغيرة لم تستطع أن تطرح قضيتها أمام المناقشة العامة لمنظمة التجارة العالمية في إطار برنامج عملها بشأن الاقتصادات الصغيرة.

٢٠ - وذكر أن الدول الجزرية، وهي أيضا من أقل البلدان نمواً، تعاني إعاقة مضاعفة. والقرارات المتعلقة بما إذا كان يتعين على دولة نامية جزرية صغيرة أن تترك مجموعة أقل البلدان نمواً. ينبغي موازنتها بدقة. كما أن الاجتماع التحضيري في الرأس الأخضر سلط الأضواء على أهمية معيار الهشاشة الاقتصادية من أجل استعراض قائمة أقل البلدان نمواً كما أن إنهاء المزايا المرتبطة بوضع أقل البلدان نمواً يمكن أن يُحبط النتائج الإيجابية التي يقوم عليها هذا الإجراء.

٢١ - ونوه وفده بنجاح الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمقاومة التصحر، ورحب بدعم مرفق البيئة العالمية ليصبح آلية تمويلية للاتفاقية مؤكداً على أن الرأس الأخضر طالما تفهمت الحاجة إلى مكافحة الآثار السلبية للجفاف والتصحر بل إنها في حقيقة الأمر كانت ثاني بلد يُصدّق على الاتفاقية. وفي عام ١٩٩٨ اعتمدت خطتها الوطنية لمكافحة التصحر وكان نجاحها يقتضي تمويلاً من الشركاء الإنمائيين ومن النُهُج التي اتبعتها الرأس الأخضر نهج السعي لاتخاذ إجراءات متكاملة على مستوى الاتفاقيات المعتمدة منذ مؤتمر ريو وبالذات اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. وأكد أن البرامج المهمة يجري تنفيذها بدعم من مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة وألمانيا وهولندا، وأن مكافحة التصحر عنصر مهم في التنمية المستدامة إضافة إلى كونه مشكلة بيئية وهو أيضا مجال تُبرر فيه بلا جدال المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التعاون.

٢٢ - **السيدة كوميلا** (إثيوبيا) أعربت عن إغتباط وفدها إذ يلاحظ أنه حينما يتعلق الأمر بالتنمية المستدامة فإن التحول التدريجي في الاهتمام يكون نحو التنفيذ ورحبت بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء وبمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإصدار قائمة بالقضايا المواضيعية المتشابكة وبرنامج عمل على عدة سنوات من أجل جزئه التنسيقي. وأعربت عن التقدير كذلك لأعمال الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

٢٣ - وذكرت إن المقررات المتخذة من جانب لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة فيما يتعلق ببرنامج عملها وتنظيم أعمالها من شأنها تيسير التنفيذ على الأصعدة كافة. وأوضحت أن فرصة التنمية المستدامة فاتت على كثير من البلدان الأفريقية وأن الالتزامات التي يتحملها المجتمع الدولي بدعم جهد أفريقيا بتحقيق التنمية المستدامة واردة في الفصل الثامن من خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وكانت اللجنة على حق عندما قررت مواصلة التركيز على أفريقيا في برنامج عملها الجديد، كما أن القرار بدعوة اللجان

الإقليمية لعقد اجتماعات تنفيذ إقليمية أمر له أهميته أيضا وخلصت إلى القول بأن الاجتماع الإقليمي لأفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ من شأنه على سبيل المثال إجراء استعراض دقيق للتقدم المُحرز نحو تحقيق الأهداف الواردة في جوهانسبرغ، وأن الموارد المتوافرة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ينبغي دعمها في هذا الشأن. ثم رحبت باقتراح الأمين العام باستخدام الموارد المعتمدة للأفرقة العاملة المخصصة التابعة للجنة التنمية المستدامة من أجل الاجتماعات الإقليمية.

٢٤ - **السيد نيكيتوف** (أوكرانيا) قال إنه غداة جوهانسبرغ أصبح من المهم للغاية أن تلقى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء تأييداً من جانب منظمة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ومن ثَم يتفق وفده مع الأمين العام بأن مجلس التنسيق للرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يواصل تعزيزه للتنسيق فيما بين الوكالات. ويعرب الوفد عن تقديره لجهود وكالات الأمم المتحدة في دمج التنمية المستدامة والأهداف المتفق عليها ضمن صكوك التخطيط والمشاريع القطرية الخاصة بها. كما يرحب بالبرنامج المتعدد السنوات لأعمال لجنة التنمية المستدامة.

٢٥ - وفي شهر أيار/مايو استضافت أوكرانيا المؤتمر الوزاري الخامس للجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بـ ''البيئة من أجل أوروبا''. وجاءت الالتزامات الناتجة عن المؤتمر مستندة إلى محصلة مؤتمر قمة جوهانسبرغ ثم تجاوزت هذه المحصلة بأشواط بعيدة في بعض المجالات.

٢٦ - وكانت خطة تنفيذ جوهانسبرغ قد سلمت بأن البلدان تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها. ويتصدر رئيس أوكرانيا الجهود الوطنية المبذولة من أجل ضمان التنمية المستدامة. كما أن المجلس الوطني المعني بالتنمية المستدامة المنشأ مؤخراً موكل إليه تصميم الاستراتيجيات الوطنية ورصد تنفيذها. وقد أطلقت الحكومة كذلك برنامجاً وطنياً شاملاً معنياً بتنفيذ نتائج قمة جوهانسبرغ، وهذا البرنامج يضم معالم أساسية لبناء توافق وطني بين الأراء وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتهيئة بيئة صحية.

٢٧ - وأكد على أن النمو الاقتصادي المتواصل شرط لا غنى عنه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثَم يعرب وفده عن اغتباطه إذ يلاحظ أن أوكرانيا ما برحت تكتسب قوة دفع دينامية اقتصادية على مدار السنوات الأربع الأخيرة. إلا أن عملية التنمية ما زالت تعوقها النتائج التي ما برحت مترتبة على كارثة شيرنوبيل حيث تجاوز مجموع نفقات الطوارئ الوطنية حتى الآن ١٣٠ بليون دولار. ومما يدعو للأسف أيضا أن عددا من مشاريع شيرنوبيل المطروحة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة بشأن شيرنوبيل تفتقر إلى التمويل. وعليه يناشد وفده مجتمع المانحين دعم جهود أوكرانيا من أجل التخفيف من عواقب شيرنوبيل.

٢٨ - وبما أن توسيع فرص الوصول إلى الأسواق العالمية ييسر بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ينبغي تحويل منظمة التجارة العالمية لتصبح مؤسسة عالمية بحق. وفي هذا الصدد تأمل أوكرانيا أن يحظى بتأييد واسع طلبها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كذلك فإن تخفيف مشاكل ديون البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية سوف يساعد على بناء القدرات الوطنية وعلى تسهيل التنمية المستدامة. وقد عكست خطة التنفيذ اقتراح رئيس أوكرانيا في قمة جوهانسبرغ بشأن مبادلات الديون بالتنمية المستدامة. وإذا ما تم أُفيد بشكل أفضل من هذا الاقتراح فلسوف ينجم عنه أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وتحسين البيئة في البلدان المدينة.

٢٩ - **السيدة جيبرا - إجزيابجير** (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) قالت إن برنامج بناء القدرات الذي وضعه موئل الأمم المتحدة استجابة للفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ يدعو السلطات المحلية إلى إدخال ''جدول أعمال محلي للقرن ٢١'' إلى مجتمعاتها. والبرنامج يدعم مدن الأولوية في كينيا والمغرب وفيتنام بهدف تعزيز حسن إدارة الحضر وخاصة من خلال تنفيذ خطط العمل البيئية مما له أثر ملموس على المجتمعات ذات الدخل المنخفض. وبدعم من الحكومة البلجيكية والسلطات البلجيكية الأخرى يعمل موئل الأمم المتحدة على تعزيز خطط عمل مماثلة ونشرها في البلدان الأخرى.

٣٠ - وأوضحت أن الموئل ما زال يعمل جاهداً لتنفيذ الولاية الموكلة إليه من جانب قمة جوهانسبوغ وخاصة في مجال المياه ومرافق الصرف الصحي. ويسود الآن فهم أفضل لقضايا سلامة الإدارة الحضرية الرئيسية بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية فضلاً عن ضرورة الأخذ بلامركزية المهام الحكومية وإشراك المجتمعات المحلية. وشددت على ضرورة أن ينصّب التركيز حالياً على التحول إلى دمج هذه المفاهيم في صلب السياسات الوطنية وإثبات سلامتها على المستوى المحلي.

٣١ - وذكرت أن الموئل أنشأ فرعاً للمياه ومرافق الصرف الصحي والهياكل الأساسية ليعالج الأهداف المتفق عليها في جوهانسبرغ إضافة إلى صندوق استئماني للمياه ومرافق الصرف الصحي، ووظف فيه استثماراً مبدئياً بمبلغ مليون دولار. كذلك فإن المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية تم اعتمادها كمجموعة مواضيعية من جانب

لجنة التنمية المستدامة إضافة إلى أن الصلات بين هذه المواضيع الثلاثة لا بد وأن توضع في الحسبان في ضوء أهميتها كمؤشرات مهمة تشير على عملية وضع التقارير وفعالية التنفيذ.

٣٢ - وفيما يتعلق بالشراكات، أوضحت أن هناك ١١ اقتراحا لإقامة ''إئتلاف للتحول الحضاري المستدام'' وقد لقيت تأييداً ومعظمها يتم تنفيذه بواسطة الموئل وشركائه. وهناك نموذجان يتمثلان في مبادرة عن ''المياه من أجل المدن الآسيوية'' وأخرى عن ''الشراكة من أجل المدن الإفريقية المستدامة''.

٣٣ - وخلصت إلى الإعراب عن رأي موئل الأمم المتحدة بضرورة أن تشارك وكالات التنفيذ الأخرى في عملية لجنة التنمية المستدامة التي تتوجه بشدة حالياً نحو الحكومات والقطاع البيئي، كما ينبغي أن تشارك الوزارات الفنية المعنية بالمياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية جنبا إلى جنب مع السلطات المحلية في الاستعدادات التي تتخذ لعقد الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٣٤ - **السيدة كرونبرغ موسبرغ** (السويد)، نائب الرئيس، تولت الرئاسة.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع) (A/58/39 (Suppl.)، A/58/204, 319 and 345)

٣٥ - **السيد أنوار شودري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة) سلط الأضواء على حقيقة أن برنامج عمل بربادوس للجزر الصغيرة وبرنامج عمل المالي المُعتمد مؤخراً للدول النامية غير الساحلية شددا على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب في إطار تنفيذ البرنامجين. وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل، قال إن الإمكانيات الواردة بخصوص أقل البلدان نمواً تنطبق بنفس القدر على الدول الجزرية النامية الصغيرة والدول النامية غير الساحلية. كما أوضح أن التركيز المتزايد في مجال التنمية الاجتماعية نجم عنه فوائد جمّة بالنسبة لأكثر البلدان استضعافاً.

٣٦ - وتطرق إلى الوثيقة A/58/319فقال إنها تحدد معالم المساهمات المقدمة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تعزيزاً للتعاون بين بلدان الجنوب في مجالات شتى. وعلى مدار السنوات الـ ٢٥ الأخيرة، كانت التجارة الدولية تمثل ٤٠ في المائة من مجموع تجارة البلدان النامية، ومع ذلك يوجد كثير من أوجه التضارب في أداء المناطق المختلفة وفيما بين أشد المجموعات استضعافا.

٣٧ - كذلك فإن إمكانيات زيادة المساعدة الإنمائية والتجارة والاستثمار من مجتمع المانحين المتعارف عليه بحاجة إلى استكشاف بمزيد من الحمية والعزم. وما زال ثَمة دور حاسم لبلدان مثل البرازيل والصين والهند وجنوب أفريقيا

٣٨ - وذكر أن قياس درجة التعاون بين بلدان الجنوب أمر صعب بسبب الافتقار إلى بيانات رسمية شاملة بشأن الدعم المقدم من أجل التعاون الاقتصادي والتقني. وحث الحكومات على إنشاء قواعد بيانات وطنية بشأن التعاون مع البلدان النامية سواء كان إقليمياً أو فيما يتجاوز الأبعاد الإقليمية، مع نشر المعلومات بشأن طابع ونطاق التعاون المرغوب تعزيزه. وينبغي للوحدة المعنية بأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تُنشئ قاعدة بيانات يمكن بواسطتها لأشد البلدان استضعافا أن تتعرف على ما يتم طرحه من عروض التعاون والدعم.

٣٩ - وذكر أن منظومة الأمم المتحدة تؤدي الدور الرئيسي في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، جنبا إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وهي الأطراف التي تعمل حقيقةً على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وفي كثير من الحالات شجعت على مشاركة الحكومات وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة. كما أن للقطاع الخاص دوراً مهماً يمكن أن يضطلع به في مجالات محددة، فضلاً عن أن العلاقة بين المانحين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في إطار التعاون بين بلدان الجنوب تزيد زيادة مطردة من إمكانات هذا التعاون. وتطّرق إلى الفرص المتاحة أمام البلدان المُهَمشة فقال أنها يمكن أن تنفتح كي تسمح بدمجها ضمن الاقتصاد العالمي. ومما يؤكد على أهمية النظر إلى تعاون بلدان الجنوب بوصفه فرصة استراتيجية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرامج العمل الدولية. وخلص إلى الترحيب بالاقتراح الوارد في الوثيقة A/58/345 58/345ويدعو إلى إعلان عقد دولي للتعاون بين بلدان الجنوب لكي يتواكب مع الإطار الزمني للأهداف الإنمائية للألفية مع التركيز على احتياجات أقل البلدان نمواً والدول غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة.

٤١ - **السيد إيكوكو** (الوحدة الخاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية) قال إن التقرير الصادر بشأن أحدث دورة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (A/58/39) يشدد على الحاجة إلى تجديد الالتزام الدولي إزاء التعاون بين بلدان الجنوب، كما أنه يطرح الدروس المستفادة على مدار السنوات الـ ٢٥ الأخيرة، ويوضح التحالفات الثنائية التقليدية التي

ينبغي إعادة تدعيمها من خلال شراكات أوسع نطاقاً يشترك فيها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٤٢ - وقال إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/345 سلط الضوء على الحاجة إلى توعية الجمهور العام في العالم النامي والشركاء الإنمائيين بأهمية الاعتماد الجماعي على الذات ومن خلاله يمكن تقديم مساهمة يعتد بها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي معرض إشارته إلى يوم الأمم المتحدة و/أو العقد الدولي المُقترحين للتعاون بلدان الجنوب، قال إن السنوات أو العقود الاحتفالية ساعدت في الماضي على تركيز اهتمام صانعي السياسات على مختلف المستويات بشأن القضايا ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٤٣ - وخلص إلى القول بأن تقرير الأمين العام عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب (A/58/319) يركز على الترتيبات النقدية والمالية والاستثمارية والتجارية خلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢. ومن بين التطورات المشجعة التي نوه بها الأمين العام تنامي مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في التعاون بين بلدان الجنوب. كما لاحظ التقرير أن التعاون بين بلدان الجنوب ما زال أمراً جوهرياً بالنسبة لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة مشدداً على حقيقة واردة في الفقرة ٥٣ ومفادها أنه على مدار السنتين الماضيتين، شجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التواصل باستخدام شبكة الانترنت وهو ما أدى إلى تنشيط التبادل اليومي للمعلومات فيما بين الممارسين الإنمائيين وخاصة في بلدان الجنوب.

٤٤ - **السيد أبو طاهر** (المغرب) تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين طالما أولتا أهمية كبرى لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، كما أن ما تم من اعتماد خطة عمل بوينس أيرس سنة ١٩٧٨ لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية جاء انعكاساً لرغبة الدول في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية كعنصر مُكمّل للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب وكان علامة على بدء مرحلة جديدة من التعاون تكفل آلية جيدة التعريف للتنفيذ والمتابعة.

٤٥ - وكما أوضحت مجموعة الـ ٧٧ والصين في مناسبات سابقة، فإن خطة بوينس أيرس وبرنامج عمل هافانا كانا فريدين من حيث المفهوم فكلاهما أحتوى آليات واضحة من أجل الدعم المتابعة والاستعراض إضافة إلى جدول زمني دقيق للتنفيذ. أما تجربة السنوات الـ ٢٥ الماضية فقد أثارت عدة تساؤلات تتصل بأمور شتى من بينها تمويل التعاون بين بلدان الجنوب. وأشار إلى الحاجة الراهنة لالتماس طرائق تنظيمية ملائمة من أجل الإفادة الفعالة من الموارد التي تتيحها المنظمات الدولية والمؤسسات المالية لدعم أنشطة وبرامج التعاون ووضع معالم استراتيجية مشتركة من أجل التعاون الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٤٦ - وأعرب عن ارتياح مجموعة الـ ٧٧ والصين لأن الوحدة الخاصة نجحت في الاضطلاع بولايتها عندما استجابت بصورة ملائمة إزاء الاحتياجات والتحديات الجديدة للتنمية. وقال أن المجموعة والصين ترحبان بقرار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عقد اجتماع فيما بين الدورات لمكتب اللجنة الرفيعة المستوى لتيسير التنسيق، باعتبار أن هذا القرار يعكس إرادة سياسية والتزاماً بالحفاظ على الدعم الذي تلقاه أهداف التعاون بين بلدان الجنوب.

٤٧ - وأكد أن من شأن رؤية جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب أن تساعد على مزيد من تنشيط الاستجابات الواسعة النطاق إزاء الاحتياجات المحددة للبلدان النامية وخاصة المجموعات الأكثر استضعافاً. وفي ظل مزيد من أوجه التكامل فيما بين البلدان النامية، يصبح تعزيز التعاون التقني أكثر إلحاحاً اليوم عما كان عليه منذ ٢٥ سنة مضت. والأمر بحاجة إلى الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بالآليات الثلاثية وزيادة الزخم وتقييم إمكانيات جهود التعاون قبل الاضطلاع ببذلها. وينبغي للمشاريع أن ينجم عنها ثمار مشتركة وأن تكون قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك فإن تخصيص الموارد من جانب البلدان المحورية ينبغي أن يرفده المزيد من المساعدات من جانب المانحين لتوسيع نطاق وأثر البرامج ذات الصلة. أما التعاون الثلاثي فمن شأنه أن يُعزز الإحساس بالامتلاك ويقلل تكاليف البرامج الإنمائية ويُعزز الشراكة فيما بين البلدان النامية من ناحية والبلدان المتقدمة من ناحية أخرى.

٤٨ - وفي هذا المضمار، يتجلى دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة. وقد جاء تركيز منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة على عدد من القضايا الإستراتيجية ذات الأهمية بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية أمراً محمودا. وفيما ينصّب التركيز على الاحتياجات اللازمة لدعم الوحدة الخاصة بوصفها جهة الاتصال للتعاون بين بلدان الجنوب، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤمنان بأن أنشطتها وبرامجها ينبغي النظر إليها بوصفها عنصراً لا ينفصل عن السياسة الإنمائية الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولمنظومة الأمم المتحدة. وفيما يتصل بالعقبات التي تفرضها الحاجة إلى الموارد أعرب عن الأمل بإمكانية تعبئة المزيد من الموارد المالية بما في ذلك ما يتم من خلال الآليات الجديدة والمبتكرة.

٤٩ - ثم أعرب عن ثقة مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن المداولات التي تتم على صعيد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب، المقرر انعقاده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، سوف تدعم الأهداف والمبادرات التعاونية لتشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية أوسع نطاقاً للتعاون الإنمائي الدولي. ومن المتوقع أن يركز المؤتمر على تنفيذ الأولويات المحددة واستخلاص عدد من العناصر المحددة للتنفيذ وينبغي النظر إليه بوصفة فرصة متاحة للبلدان النامية لكي تحقق تفعيل القرارات المتخذة بالفعل خلال المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية وفي هذا السياق تعتمد مجموعة الـ ٧٧ والصين على المساهمة والمدخلات القيمة التي تقدمها البلدان المتقدمة.

٥٠ - ثم أكد من جديد ضرورة الاحتفال بعقد عن التعاون بين بلدان الجنوب لتعزيز الوعي بأهمية هذا التعاون في سياق العولمة والتكافل، وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين توليان أولوية كبرى لمزيد من التكامل بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولتعزيز آليات التعاون سواء على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي كما تسعيان إلى المزيد من مساهمة الشركاء من القطاع الخاص وفي إطار الوعي بالإمكانيات الهائلة للتعاون بين بلدان الجنوب كقاطرة للنمو الاقتصادي العالمي والتقدم الاجتماعي، فإن المجموعة مصممة على الاستغلال الكامل لمزاياها من أجل الخير العالمي.

٥١ - وخَلُص إلى الإشارة إلى أن المؤتمر الرفيع المستوى سوف يسفر عن قوة دفع ودينامية جديدة في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية معرباً عن تطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى إسهام أطراف من العالم المتقدم ضمن شَرَاكة جديدة.

٥٢ - **السيد برناردیني** (إيطاليا)، تكلم باسم الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول المنضمة وهي استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا ومالطا وهنغاريا إضافة إلى البلدان المنتسبة وهي بلغاريا ورومانيا وتركيا وليختنشتاين عضو والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة فقال إن توثيق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة سيساعد على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأن دعم التعاون بين بلدان الجنوب يحتل مكانة عالية في هذا الصدد لأن المزيد من التعاون بين البلدان النامية يمكن أن يشكل حافزاً أساسياً يدفع التنمية في كثير من المجالات. وقد جاء تقرير الأمين العام ليوضح أن عددا من البلدان النامية تنفذ بالفعل برامج حافلة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، كما أن التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية يتيح دعماً جوهرياً لجداول الأعمال الإنمائية الوطنية من خلال مساعدتها على تخطي الصعوبات التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة الحجم مع التعجيل بالتنمية والمشاركة في الاقتصاد العالمي.

٥٣ - ثم أوضح أن الاتحاد الأوروبي قدم مساعدات كبيرة ومتزايدة للتعاون بين بلدان الجنوب على شكل أنشطة تنفيذية، ولكن المسؤولية الرئيسية ما زالت ملقاة على عاتق البلدان النامية ذاتها وبوسع المجتمع الدولي أن يؤدي دوراً تكميلياً ومهماً، كما أن الاتحاد الأوروبي سيظل شريكاً يعتمد عليه في هذا الصدد. ويُعرب الاتحاد عن الترحيب بمؤتمر مراكش، وسوف يولي اهتماماً عميقاً لنتائجه ومع ذلك فلم يشارك في مؤتمر التبرعات من أجل الأنشطة الإنمائية باعتبار أن صناديق وبرامج الأمم المتحدة لها إطار تمويل متعدد السنوات أما هذه الممارسة التي تقضي بعقد مثل هذه المؤتمرات فينبغي التوقف عنها.

٥٤ - **السيد شيدياسيكو** (زيمبابوي)، تكلم بوصفه رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فقال إن مكتب اللجنة واصل أعماله مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقال إنه برغم القرارات المتخذة في الدورة السابقة للجنة الرفيعة المستوى، التي قد تتطلب تعديلات في خطط عملها إلا أن القرارات سيتم متابعتها دون تأخير.

٥٥ - وأوضح أن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون عنصراً مكملاً باستمرار للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب. ومما يدعو إلى الارتياح ملاحظة أن البلدان المتقدمة تزيد من استعدادها للنظر في التعاون الثلاثي فتجمع بين المهارات التي يتم تنميتها في الجنوب وبين الموارد المتاحة من الشمال. ومن أجل التوسع في التعاون بين بلدان الجنوب تدعو الحاجة إلى تمويل الالتزامات من البلدان النامية ذاتها. ثم أعرب عن الأمل في إمكانية التعهد بمزيد من التبرعات المعلنة بأموال من البلدان النامية.

٥٦ - **السيد غونغ تينغرونغ** (الصين): أعرب عن ارتياح وفده لأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية اجتذب اهتمام عدد متزايد من البلدان ومن المنظمات الدولية. وأكد على ضرورة حشد كل جهد من أجل تعزيز الدعوة إلى زيادة الوعي العام ودعم التعاون بين بلدان الجنوب معرباً عن الأمل في أن تواصل جميع الأطراف اتخاذ التدابير التي من شأنها حل المشاكل العاجلة ومن ذلك مثلاً إتاحة الموارد المالية مع تعزيز التعاون الثلاثي.

٥٧ - وقال إن الصين طالما أولت أهمية كبيرة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وما برحت مشاركاً فعالاً في هذه الأنشطة، وقد اعتمدت أموالاً خاصة كل سنة لأغراض التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع البلدان النامية ثم أُعطيت الأولوية

للتجارة والاستثمار وخاصة مع البلدان النامية في المنطقة. ومن ثَم فهو يغتنم الفرصة للتطرق لمشاركة الصين على المستوى الدولي بما في ذلك نشاطها الاقتصادي والتجاري والاستثماري الواسع النطاق مع البلدان النامية وخاصة في أفريقيا.

٥٨ - **السيدة نافاروبارو** (كوبا) قالت إن التعاون فيما بين البلدان النامية أصبح ضرورياً لأن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية صادفتها عقبات نتيجة الاستبعاد والتهميش الناجمين عن العولمة النيوليبرالية. ومع ذلك فإن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية لا يمكن أن يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب الذي يقوم على أساس مسؤوليات مشتركة وإن تكن متباينة ويفيد البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء.

٥٩ - ومَضَت تقول إنه في الإعلان الذي تم اعتماده لدى انعقاد مؤتمر قمة الجنوب في هافانا في عام ٢٠٠٠ (A/55/74) أكد رؤساء دول وحكومات البلدان النامية أهمية التعاون بين بلدان الجنوب بوصفة آليه رئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المُستدامة، كما تعهدوا بتخطي العقبات التي تصادف هذا التعاون. وعليه اعتمدوا برنامج عمل وطرحوا مشاريع تعاونية في ميادين عديدة شتى. ويمكن استعراض نتيجة قمة هافانا لدى انعقاد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب المقرر عقده في مراكش في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وبرغم نقص الموارد والدعم المالي من جانب المانحين فقد نفذت البلدان النامية عددا من المبادرات الناجحة.

٦٠ - وفي معرض التعبير عن التضامن مع العالم الثالث، وبرغم فقرها والحرب الاقتصادية والتجارية والمالية التي تعرضت لها عبر العقود الأربعة الأخيرة، فقد واصلت كوبا تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وفي الوقت الحاضر يوجد ٨٣٦ ٦ كوبياً يخدمون في ١٠٣ من البلدان وبصفة رئيسية في ميادين الصحة والرياضة والتعليم. وهناك ٢٥ ألف طبيب كوبي قدموا خدماتهم إلى عدد كبير من البلدان النامية. وأقرب مثال على ذلك أن كوبا ما برحت تتعاون مع بلدان في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال برنامج شامل للرعاية الصحية يشمل تدريب وتنمية الموارد البشرية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقديم الخدمات الاستشارية التقنية. وتولي كوبا أهمية كبيرة لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية على نحو ما يشهد به العدد الكبير من الشباب من مختلف المناطق الذين تخرجوا من معاهد الدراسة في كوبا منذ عام ١٩٦١. كما أن كلية العلوم الطبية في أمريكا اللاتينية المُنشَأة حديثاً تقوم حالياً بتدريب ما يزيد على ٠٠٠ ٦ شاب من ٢٤ بلداً وبصفة رئيسية من أمريكا اللاتينية.

٦١ - وذكرت أن كوبا تتعاون كذلك مع برامج متعددة الأطراف بما في ذلك تلك المُنفذة من جانب مُتطوعي الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وهي تتعاون كذلك في الحرب ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال إيفاد الأطباء والأساتذة والمعلمين والأخصائيين النفسانيين وغيرهم من الاختصاصيين إضافة إلى المعدات ومجاميع التشخيص والأدوية المضادة إلى المناطق التي تحتاج إليها وإن كان أن الأمر بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي للمساعدة على حشد الموارد اللازمة.

٦٢ - وأوضحت أن الأمم المتحدة تكفل إطاراً ملائماً متعدد الأطراف لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وعليه ينبغي لها أن توجه أنشطتها التنفيذية نحو هذه الغاية مع إيلاء الاحترام الواجب للمبادئ والإجراءات الراسخة دون التأثير على الموارد الشحيحة التي تم تخصيصها لهذه الأنشطة وينبغي بذل جهد لنشر المعلومات عن الموارد المتاحة في بلدان الجنوب ولاحتياجات تلك البلدان إضافة إلى ما يتعلق بفرص التعاون. وخَلُصَت إلى القول بأن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب لها دور رئيسي تؤديه في ذلك الصدد وبالإمكان إنجاز الكثير من خلال جهد متناسق وحازم من جانب المجتمع الدولي وفي إطار التزام مالي عميق من جانب المانحين.

٦٣ - **السيد كينيورو** (كينيا): قال إن دعم واستخدام آلية كافية لتقاسم المعلومات أمر لا غنى عنه من أجل فاعلية تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الشأن أثنى على جهود الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تقديم المعلومات من خلال برنامج الشبكة العالمية للمعلومات لأغراض التنمية.

٦٤ - وذكر إن البلدان النامية ما زالت تعاني من التهميش في مجالات التجارة والتمويل والتقدم التكنولوجي. ومع ذلك فهذه البلدان تمتلك كثيراً من أنواع الموارد والخبرات التي يمكن المشاركة فيها بصورة فعالة من حيث التكاليف. وثَمة دور مهم اضطلعت به البلدان النامية المحورية في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويمكن تعزيز الحوار بين بلدان الجنوب إلى حد كبير إذا ما تم استكمال جهود تلك البلدان المحورية بزيادة في الدعم من الموارد المقدم من الشركاء الإنمائيين. كذلك فإن التعاون الثلاثي ضمن سياق التعاون بين بلدان الجنوب يشكل بدوره تطوراً إيجابياً وينبغي تشجيعه.

٦٥ - وأوضح أن جهود التكامل التي بذلت على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية أسهمت إسهاماً كبيراً في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وانطلاقاً مما تصادفه البلدان النامية من صعوبات متزايدة للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، فإن من الضروري

دعم التعاون على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية وخاصة المبادرات التي من قبيل جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا (الكوميسا) التي عززت التعاون الاقتصادي والتقني بين الدول أعضائها. ومن شأن انطلاقة الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢ وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تحقيق المزيد من تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأفريقية.

٦٦ - وخَلُص إلى القول بأن كينيا ساهمت في، وأفادت من، أسلوب التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب. كما أنها تُسَلِم بأهمية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تطوير سياسات التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب سواء على الصعيد النظري أو على المستويات التنفيذية.

٦٧ - **السيد الحداد** (اليمن): قال إن اليمن يُولي أهمية كبيرة للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب المقرر عقده في مراكش، وخاصة لأنه سوف ينطلق من واقع النتائج التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والالتزامات المتعهد بها فيما يتصل بترتيبات التعاون الاقتصادي والتقني في البلدان النامية. وذكر أن الجنوب اتجه إلى الشمال في إطار جهد يرمي إلى تعزيز الإجراءات المشتركة وزيادة التعاون بين الشمال والجنوب. ومع ذلك فإن استجابة الشمال جاءت قاصرة بكثير عن التوقعات ومن ثَم ينبغي دعمها.

٦٨ - وذكر أن التعاون بين بلدان الجنوب لم يرق بعد إلى الطابع الشامل للالتزامات والإعلانات التي تم تبنيها في القمم والمؤتمرات الدولية المختلفة، ذلك لأن البلدان النامية الأقوى والأكثر تقدماً تتحمل مسؤولية أكبر في تقديم مساهمة مادية لمثل هذا التعاون كما ينبغي تحفيز القطاع الخاص على زيادة مشاركته في هذا الصدد.

٦٩ - وثَمة دور كبير أيضاً يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومع ذلك يبقى الكثير مما ينبغي عمله لضمان أن ينعكس هذا التعاون في المشاريع المعتمدة بالفعل من جانب الأمم المتحدة. وهناك دور مهم كذلك أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يؤديه من خلال قواعد البيانات الخاصة به والدراسات الاستقصائية التي يقوم بها بشأن التجارة المتعددة الأطراف والمفاوضات التجارية والاندماج الاقتصادي في البلدان النامية.

٧٠ - وعلى النحو الذي تم التأكيد عليه في تقرير الأمين العام بشأن زيادة الوعي العام وتدعيم التعاون بين بلدان الجنوب (A/58/345)، يظل من الأهمية بمكان زيادة وعي الجمهور بشأن هذا التعاون ومن ثَم فإن وفده يؤيد اقتراح الأمين العام إعلان يوم للأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب إضافة إلى عقد دولي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧١ - **السيد بلقاس** (الجزائر) قال إن الأنشطة التنفيذية للمنظمة من أجل التنمية أدت دوراً مهماً في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا الموضوع لقي تعزيزاً بفضل نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن أقل البلدان نمواً، إضافة إلى مؤتمر قمة بلدان الجنوب المعقود في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. كما أن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في مراكش سوف يؤدي إلى المزيد من دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٢ - وينوه وفده مع الارتياح بالجهود المبذولة في إطار مختلف البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، مع العمل على ضمان النطاق المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لهذه الأنشطة واحترام سيادة الدول المعنية. وشدد على ضرورة دعم الوحدة الخاصة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأغراض التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب وتزويدها بالموارد الكافية.

٧٣ - وبرغم أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عالمي في نطاقه، فإن البرامج الإقليمية ودون الإقليمية تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين. وهناك الكثير من ترتيبات التكامل الإقليمي في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. ففي إفريقيا على سبيل المثال سيقوم الاتحاد الأفريقي في نهاية المطاف بفتح سوق كبيرة للقارة. كما أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تمثل نموذجاً ممتازاً على التعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك التعاون الثلاثي بين البلدان الأفريقية والمجموعات الإقليمية الأخرى في سائر القارات.

٧٤ - وأشار إلى أن البلدان النامية أحرزت تقدماً ملموساً في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار والمساعدة التقنية. ومع ذلك فهي لا تزال بحاجة إلى مساعدات ثنائية ومتعددة الأطراف تقدَّم على شكل معونة مالية وخبرة تقنية وتنمية للموارد البشرية. وينبغي تقديم المزيد من الموارد لصندوق التبرعات

الاستثماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولصندوق بيريز غيريرو الإستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

٧٥ - واختتم كلامه بالإعراب عن تأييد وفده لاقتراح الأمين العام النظر في إعلان يوم و/أو عقد دولي للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين البلدان الجنوب (A/58/345، الفقرة ٢٩).

٧٦ - **السيد أوميني** (نيجيريا) أعرب عن اتفاق وفده مع الدعوة إلى تدعيم الوحدة الخاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (A/58/204، الفقرة ١٠). وقال إن إنشاء الاتحاد الإفريقي وإطلاق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من شأنهما أن يزيدا من فاعلية دمج أفريقيا في النظام الدولي. وعلى المستوى دون الإقليمي، فإن التجمعات المختلفة في أفريقيا واصلت مسيرة التعاون والتكامل. ففي غرب أفريقيا ما زالت الجهود تتضاعف فيما بين البلدان أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي سياق اتفاق للشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية المذكورة. سوف تبدأ المفاوضات بهذا الخصوص في القريب العاجل. وأوضح أن نيجيريا تُسهم في هذه الجهود سواء على المستوى دون الإقليمي أو من خلال نهج المسار السريع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إزاء التكامل أو على الصعيد الإقليمي من خلال مشاركتها الفعالة في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ودعمها لهذه الشراكة.

٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك واصلت نيجيريا تنفيذ برنامجها المتعلق بهيئات المعونة التقنية، وبموجبه فإن الرعايا النيجيريين من ذوي المهارات الخاصة في مجالات الطب والقانون والتعليم والهندسة وغيرها من الميادين يتم إعارتهم إلى العديد من البلدان في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفضلاً عن ذلك أنشأت نيجيريا لجاناً ثنائية مشتركة مع كثير من البلدان النامية لتقديم وتلقي المساعدة التقنية.

٧٨ - وتطرق إلى إنشاء صندوق نيجيريا للتعاون التقني في عام ٢٠٠١ وما واكبه من تخفيض في معدل الفائدة من ٤ في المائة إلى ٢ في المائة على القروض الممنوحة من الصندوق الذي يديره مصرف التنمية الإفريقي على أساس أنها دلائل واضحة على التزام نيجيريا إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٩ - ثم أعرب عن تقدير نيجيريا للمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، إضافة إلى ما تقدمه البلدان المتقدمة ولا سيما في مجالات تنمية الموارد البشرية والبحوث وبناء القدرات المؤسسية. ومع ذلك فَثَمة حاجة عاجلة لكي يعالج المجتمع الدولي ضآلة حصة البلدان النامية في التجارة الدولية وخاصة في ضوء حقيقة أن البلدان النامية من خارج أسيا لا تشكل سوى ٨ في المائة من صادرات العالم وينبغي إيلاء الاهتمام كذلك لتعزيز المزيد من التبادل التجاري بين البلدان النامية.

٨٠ - ومضى يقول أن كانكون كانت تَذكِرة مؤسفه للتضارب والصعوبات المرتبطة بالتجارة الدولية، ففيما كان إستئناف المفاوضات بشأن جولة الدوحة في جنيف أمراً مرغوباً إلا أن نيجيريا تؤمن إيماناً ثابتاً أن الحل ينبغي أن يكون سياسياً وذلك في ضوء الطريق المسدود في كانكون.

٨١ - وأوضح أن الصورة فيما يتعلق بالاستثمار وتدفقات رأس المال ربما كانت أكثر مدعاة للتخوف في ضوء الاتجاه التنازلي في تدفقات رأس المال المتجهة إلى البلدان النامية على نحو ما يُلاحظ في تقرير الأمين العام بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/58/319). وقال إن التدفقات من الاستثمارات ورؤوس الأموال من الشمال سوف تظل الحاجة تدعو إليها في الجنوب من أجل تنميته وسوف تتيح لبلدان الجنوب بدورها تعزيز تعاونها مع بلدان أخرى في الجنوب.

٨٢ - ويحتاج الأمر كذلك إلى توجيه اهتمام على سبيل الأولوية لتجسير الهوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وينبغي زيادة الجهود المبذولة في هذا المجال مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا. ويمكن أن يتلقى التعاون بين بلدان الجنوب دعماً هائلاً إذا ما أمكن تعزيز قدرات البلدان النامية في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي هذا الشأن فإن وفده ينوه بالإنجاز الذي حققه مركز التعاون الإقليمي من أجل تزويد المدن بالمعلومات في شنغهاي، الصين على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/58/319، الفقرة ٦٢).

٨٣ - وأعرب عن تأييد نيجيريا العميق للتوصيات التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بإعلان يوم للأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب يُعقد يوم ١٢ أيلول/سبتمبر من كل سنة وإعلان عقد دولي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب يبدأ في عام ٢٠٠٥ وينتهي في عام ٢٠١٥.

٨٤ - **السيد شايمونغكول** (تايلند) قال إن تايلند تولي أهمية كبيرة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب وهي تنشط في آليات للتعاون مختلفة على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي في أسيا. وقد أطلقت تايلند مؤخراً مبادرة جديدة هي إستراتيجية التعاون الاقتصادي مع الجيران المتاخمين لها وهم كمبوديا ولاوس وميانمار لتعزيز التنمية المستدامة في

المنطقة دون الإقليمية. كذلك فإن وصلة الإنترنت الزراعية التي أطلقتها رابطة أمم جنوب شرقي أسيا في أندونيسيا تشكل نموذجاً طيباً على التعاون الذي يشارك فيه القطاع الخاص في البلدان المتقدمة.

٨٥ - وأعرب عن رغبة تايلند في تشجيع منظومة الأمم المتحدة على أن تساعد البلدان النامية في مجال التعاون النقدي والمالي وخاصة لأن العولمة جعلتها مُستضعفة بوجه خاص كما أن تايلند وكثيراً من البلدان الأسيوية شاركت بفاعلية في مبادرة تنمية السوق الآسيوية للأوراق المالية فضلاً عن إطلاق صندوق الأوراق المالية الآسيوي في بانكوك يوم ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وهذه المبادرة من شأنها أن تميئ مصدراً بديلاً للاستثمار أمام شركاء من خارج أسيا وتسهم في استقرار السوق المالية العالمية.

٨٦ - كما ترغب تايلند في تشجيع الاستخدام الكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال المتقدمة دعماً للحوار فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد فهي تُثني على الوحدة الخاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي اتخذت مبادرتها بإنشاء شبكة عالمية للمعلومات لأغراض التنمية، وتعرب تايلند عن الأمل في أن تشهد الاستخدام الكامل لموقع الشبكة من جانب جميع الأطراف المعنية.

٨٧ - واختتم كلامه بالإعراب عن تأييد تايلند الكامل للتوصيات التي قدمها الأمين العام بإعلان يوم للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإعلان عقد دولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨٨ - **السيدة فرويدنشوس رييشيل** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو): قالت إن اليونيدو تساعد على تقوية أواصر التعاون بين بلدان الجنوب من خلال دعم أنشطة من قبيل تدعيم وتعزيز القدرات الصناعية وزيادة وتحسين الاتصالات وشبكات المعلومات، وتحسين القدرة على استيعاب وتكييف ونشر التكنولوجيا والمهارات، وتحسين القدرة الإنتاجية لقطاع الصناعات التحويلية، وإدخال العمل بمعايير البيئة ومقاييسها في القطاع الإنتاجي، والمساعدة على دعم الصادرات والمساعدة في مجال التعاون والتكامل الإقليمي وفي بناء الشراكات.

٨٩ - وأوضحت أن جميع مشاريع اليونيدو المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تفترض أن الخبرات التقنية و/أو الدراية الفنية لا بد وأن تنشأ أو تُتاح في بلد نامٍ، وأن المشاريع لا بد وأن تشمل على الأقل اثنين من البلدان النامية مع عنصر واحد على الأقل يهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن البلدان الواقعة في الجنوب، التي تستفيد من المشاريع ينبغي أن تصبح على دراية بالخبرة والتكنولوجيا المطبقة في بلد أخر من بلدان الجنوب.

٩٠ - وأوضحت أن المنتدى العالمي المعني بالتكنولوجيا الإحيائية المقرر عقده في شيلي في عام ٢٠٠٤ هو مبادرة متخذة من جانب اليونيدو التي بدأت سلسلة من الاجتماعات الإقليمية استعداداً للمنتدى وهي تتطلع إلى إنجاز الحدث ذاته.

٩١ - وفي الختام أكدت على أن اليونيدو تؤمن بصدق بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، أمر لا غنى عنه لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة، وأن مثل هذا التعاون يبني جسوراً بين الأفراد والمشاريع في البلدان النامية وفيما بين هؤلاء الأفراد والمشاريع، ويساعد على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية من أجل تحقيق نتائج مثمرة في بناء القدرات وفي التحديث، ومن ثَم تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات الصناعات التحويلية في البلدان النامية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.